وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الخميس، ٢٦ أكتوبر ٢٠٢٣

أخبار الطاقة

وزير الطاقة السعودي: اقتصادنا الهيدروكربوني نموذج يحتذى به

الرياض

أكد صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن سلمان آل سعود، وزير الطاقة، أن المملكة لم تظهر مجرد تحول اقتصادي، بل أظهرت طموحاً لأن تكون نموذجاً يحتذى به في كيفية تطوير الاقتصاد الهيدروكربوني.

وقال خلال مشاركته في أعمال النسخة السابعة من مبادرة مستقبل الاستثمار في الرياض؛ إن المملكة تستهدف التعامل بنجاح مع المعضلة الثلاثية التي تتضمن أمن الطاقة، والقدرة على تحمل التكاليف، والنمو الاقتصادي.

وأضاف: «على صعيد الاستدامة، فإن التزامنا باتفاق باريس لا يتزعزع، لم نوقع هذه الاتفاقية فحسب، بل تفاوضنا بدقة على كل التفاصيل، إن تنفيذ هذه الالتزامات ليس أمراً اختيارياً؛ إنه واجب».

من جهته قال أجاي بانجا، رئيس البنك الدولي: «إن المهمة الجديدة للبنك الدولي هي التركيز ليس فقط على القضاء على الفقر وتقاسم الرخاء، ولكن على ضمان كوكب صالح للعيش ومعالجة الأزمات والتحديات المتشابكة في العالم.»

ويحذر الرؤساء التنفيذيون من أن البيئة الجيوسياسية تمثل تحديات كبيرة في المستقبل ولكن فرص الاستثمار الجذابة كثيرة. وشهد اليوم الافتتاحي لمبادرة مستقبل الاستثمار السابعة (FII7) تركيزًا قويًا على كيفية نجاح المجتمع العالمي في التعامل مع المعايير الجديدة الناشئة للعلاقات الاقتصادية وسط عدم الاستقرار والمخاوف المتعلقة بالمناخ وعدم المساواة الاجتماعية، حيث وافق المندوبون على الدعوات إلى «بوصلة عالمية» جديدة لتحفيز ودعم فرص الاستثمار. ويقود ذلك لجنة من صانعي التغيير، ضمت جيمي ديمون، رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة JP Morgan Chase & Co، ولورنس دي فينك، رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة BlackRock.وأوضح ياسر الرميان، محافظ صندوق الاستثمارات العامة في المملكة العربية السعودية، مسارًا عبر هذه المياه غير المحددة، وكيفية تحويل التحديات إلى فرص للنمو والتأثير والمرونة، لا سيما فيما يتعلق بطموحات المملكة في مجال الطاقة المتجددة.

وقال الرميان: «ما نقوم به في المملكة العربية السعودية هو نموذج جيد للعالم. بحلول عام 2030، نريد أن يعتمد 50 في المئة من توليد الطاقة لدينا على الطاقة المتجددة، وأن تعتمد الـ50 في المئة الأخرى على الغاز الذي تنبعث منه كميات أقل من السوائل. وعلينا أن نستثمر المزيد في الطاقة المتجددة، إذا نظرت إلى الأهداف، بحلول عام 2045، يجب استثمار 283 تريليون دولار بشكل تراكمي اعتبارًا من عام 2020».

من جهة أخرى، قال جيمي ديمون، رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة جيه بي مورجان: «إن الإنفاق المالي أعلى مما كان عليه بهامش كبير، إن رفع سعر الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس لن يحدث فرقا كبيرا، ولكن التحول بمقدار 100 نقطة أساس عبر منحنى العائد من شأنه أن يحدث ما نراه اليوم وهو يشبه ما حدث في السبعينيات، حيث كان هناك إنفاق كبير، وتضغط الحكومات من أجل المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة، ولكن من دون تطبيق ضرائب على الكربون أو استراتيجية عقلانية».

وبما أن الطاقة هي الموضوع الرئيسي لهذا اليوم، فإن الحاجة الماسة إلى تعزيز التحول إلى طاقة أكثر خضرة هي التي تقود قمة الطاقة الخاصة لمبادرة مستقبل الاستثمار. واستكشف هذا مدى إمكانية توافق أهداف اتفاق باريس مع النمو الاقتصادي، والدور الذي من المرجح أن تلعبه التكنولوجيا في القضاء على الغازات الدفيئة، ووتيرة إزالة الكربون على مستوى العالم

وزير الطاقة أكد دعم الحلول البيئية.. ريما بنت بندر تعلن إطلاق مبادرة " ويف" البلاد

بحضور الأمير عبدالعزيز بن سلمان بن عبدالعزيز وزير الطاقة، أعلنت الأميرة ريما بنت بندر بن سلطان سفيرة خادم الحرمين الشريفين لدى الولايات المتحدة الأمريكية، وعضو مجلس أمناء مؤسسة مبادرة مستقبل الاستثمار، عن إطلاق المؤسسة بالتعاون مع وزارة الطاقة ومنظومتها، مبادرة "ويف" لتنسيق الجهود المختلفة، التي تهدف إلى تسريع تعافي البحار وإعادة التوازن البيئي الصحي لها. وقد تم الإعلان عن هذه المبادرة خلال مؤتمر مستقبل الاستثمار، المنعقد في نسخته السابعة، في الرياض.

وستعمل المبادرة بصفتها منصة للربط بين جميع الجهات ذات العلاقة، من مختلف الدول والقطاعات، وتعزيز جهودهم، من خلال مجموعة من البرامج التي ستطلقها بهدف التوعية، وكذلك من خلال بناء قواعد المعلومات، وتسريع الابتكار، ودعم الجهود العلمية، وبناء الشراكات الداعمة، لإيجاد الحلول الرامية لمعالجة التلوث، وتحقيق التوازن البيئي للمحيطات.

أعلى المعايير

وأكد الأمير عبدالعزيز بن سلمان أن شراكة منظومة الطاقة مع المؤسسة في هذا المشروع تأتي انطلاقًا من حرصها على دعم جميع الحلول البيئية، وبما يعكس التزام المملكة المستمر بدعم جهود التعامل مع تحديات التغير المناخي، مشيرًا سموه إلى أن منظومة الطاقة تضع الالتزامات البيئية على سلم أولوياتها، وتعمل على تطبيق أعلى المعايير العالمية في هذا المجال.

وبهذه المناسبة، قالت الأميرة ريما بنت بندر: " إن للمحيطات والبحار دوراً رئيساً في حياة وصحة ورفاهية البشرية، وتأثيراً مباشراً على صحة وعافية واقتصاد العالم كله، مؤكدةً أن هذه المبادرة تسعى إلى بناء ترابط وتناغم بين الجهود الدولية المختلفة، الرامية إلى تحقيق هدفها الطموح، والممكن في نفس الوقت، وهو الوصول إلى تعافي البحار بيئياً في غضون جيل واحد.

وأضافت سموها أن هذه المبادرة أُطلقت بدعم من منظومة الطاقة ومؤسسة مبادرة مستقبل الاستثمار، وأن إطلاق المبادرة يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، وكذلك أهداف المملكة العربية السعودية، المتعلقة بالبيئة، ضمن رؤيتها لعام 2030م، ومبادراتها ومشروعاتها في هذا الصدد. وأشارت إلى أن مبادرة "ويف" تطمح إلى أن تُصبح مبادرة دولية، تجمع كل أصحاب العلاقة، من جميع أنحاء العالم، معربة سموها، عن امتنانها للدعم الذي تلقته المبادرة، من خلال الشراكات مع جهات وشركات ومنظمات سعودية ودولية.

النفط يتراجع مع تغلب المخاوف الاقتصادية على إمدادات الشرق الأوسط

الرياض

تراجعت أسعار النفط لليوم الرابع على التوالي يوم الأربعاء إذ طغت المخاوف بشأن تباطؤ الطلب الأوروبي على المخاوف بشأن تعطل إمدادات الشرق الأوسط بسبب الصراع في غزة.

وبحلول الساعة 0627 بتوقيت غرينتش، انخفضت العقود الآجلة لخام برنت 28 سنتا، بما يعادل 0.3 بالمئة، إلى 87.79 دولارا للبرميل، في حين نزلت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي 31 سنتا، أو 0.4 بالمئة، إلى 83.43 دولارا للبرميل. وكان كلا العقدين قريبين من أدنى مستوى في أسبوعين.

وشهدت بيانات نشاط الأعمال في منطقة اليورو تراجعا مفاجئا هذا الشهر، مما يشير إلى أن الكتلة قد تنزلق إلى الركود، مما يؤثر سلبا على توقعات الطلب على النفط. وبشكل عام، أظهرت بيانات يورويلستوك أن مصافي النفط في المنطقة تستهلك كميات أقل من النفط الخام عما كانت عليه قبل عام وسط نمو اقتصادي باهت.

وتضغط الدول من أجل وقف القتال بين إسرائيل وحماس في قطاع غزة مؤقتًا أو وقف إطلاق النار حتى يمكن توصيل المساعدات الإنسانية إلى المدنيين الفلسطينيين المحاصرين، وناقش زعيما الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية يوم الثلاثاء الجهود المبذولة لمنع اتساع الصراع ليشمل احتمالات المنتج الرئيس إيران.

وقال فيشنو فاراثان، رئيس قسم الاقتصاد والاستراتيجية في بنك ميزوهو، في مذكرة: «تزامن تراجع النفط مع ضعف مؤشرات مديري المشتريات الأوروبية بشكل مخيب للآمال، مما يشير على الأقل إلى بعض التخفيف من جانب الطلب، بدلا من أن يعزى بالكامل إلى تهديدات انقطاع الإمدادات المرتبطة بالحرب».

وقال فاراثان «من المؤكد أنه ليس كافيا أن نعلن بأي قدر من الثقة أن علاوة المخاطر الجيوسياسية المرتبطة بالصراع بين إسرائيل وحماس قد تبددت بشكل ملموس ودائم». وقد تجد أسعار النفط الخام بعض الدعم مع موافقة أعلى هيئة برلمانية في الصين، أكبر مستورد للنفط في العالم، على مشروع قانون لإصدار سندات سيادية بقيمة تريليون يوان (137 مليار دولار) والسماح للحكومات المحلية بإصدار ديون جديدة من حصتها لعام 2024 لتعزيز الاقتصاد.

لكن الطلب على النفط الخام في الصين يمكن أن يكون محدودا، حيث وضعت بكين سقفا لقدرتها على تكرير النفط عند مليار طن متري بحلول عام 2025 لتبسيط قطاع معالجة النفط الضخم لديها والحد من انبعاثات الكربون.

كما أدى انخفاض مخزونات النفط الخام في الولايات المتحدة، أكبر مستهلك للنفط في العالم، إلى دعم الأسعار أيضًا، وانخفضت المخزونات الأميركية بنحو 2.7 مليون برميل في الأسبوع المنتهي في 20 أكتوبر، وفقًا لمصادر السوق نقلاً عن أرقام معهد البترول الأميركي يوم الثلاثاء.

وجاء هذا الانخفاض مخالفا لتوقعات بعض المحللين والذين قدروا في المتوسط ارتفاع مخزونات الخام بنحو 200 ألف برميل خلال الأسبوع. وأظهرت بيانات المعهد أن مخزونات البنزين انخفضت بنحو 4.2 ملايين برميل، في حين انخفضت مخزونات نواتج التقطير بنحو 2.3 مليون برميل. ومن المقرر أن تصدر الحكومة الأميركية بيانات المخزونات في وقت لاحق يوم الأربعاء.

وقالت انفيستنق دوت كوم، تكبدت أسعار النفط خسائر فادحة حيث تفوق مخاوف الطلب على قلة الإمدادات. وقالت تراجعت أسعار النفط بشكل طفيف أمس الأربعاء، لتواصل خسائرها الحادة بعد سلسلة من القراءات الاقتصادية الضعيفة التي أثارت المخاوف بشأن الطلب، على الرغم من أن بيانات أخرى أظهرت انخفاضًا مستمرًا في المخزونات الأميركية. كما أن احتمال تراجع التصعيد في الحرب بين إسرائيل وحماس أحبط الرهانات على أن الصراع سيعطل إمدادات النفط في الشرق الأوسط، حيث أشارت تقارير متعددة إلى أن إسرائيل أخرت الهجوم البري المخطط له على غزة. وانخفضت أسعار النفط الخام نحو 2 %، اليوم الثلاثاء، إذ أشارت بيانات ضعيفة من منطقة اليورو إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية في المنطقة، وهو ما قد يعرقل بدوره الطلب على النفط.

وطغت البيانات الضعيفة إلى حد كبير على القراءات الإيجابية لمؤشر مديري المشتريات من الولايات المتحدة، في حين أظهرت بيانات أخرى أيضًا أن المخزونات الأميركية من المحتمل أن تنكمش بشكل أكبر في الأسبوع الماضي.
وأظهرت بيانات من معهد البترول الأميركي أن المخزونات الأميركية تقلصت بأكثر من 2 مليون برميل في الأسبوع المنتهي في 20 أكتوبر، متجاوزة التوقعات لزيادة قدرها 1.6 مليون برميل. وتشير القراءة إلى أن الصادرات الثابتة والاستهلاك المحلي للوقود يبقيان الإمدادات الأميركية محدودة، مع بقاء الطلب على الوقود قويا حتى بعد نهاية موسم الصيف.

وعادة ما تبشر بيانات معهد البترول الأميركي باتجاه مماثل في البيانات الحكومية بشأن المخزونات، والتي من المقرر صدورها في وقت لاحق يوم الأربعاء. ويأتي انخفاض المخزونات وسط تشديد الإمدادات العالمية، في أعقاب تخفيضات كبيرة في الإمدادات من قبل المملكة العربية السعودية وروسيا في وقت سابق من هذا العام.

وسبقت بيانات المخزون قراءات قوية لمؤشر مديري المشتريات، والتي أظهرت أن نشاط التصنيع والخدمات في الولايات المتحدة نما بشكل غير متوقع في أكتوبر. لكن وتيرة النمو ظلت ضعيفة. ومع ذلك، استفاد الدولار من تحسن البيانات، مما أثر أيضًا على أسعار النفط. ويزيد ارتفاع الدولار من تكلفة الخام الأميركي بالنسبة للمشترين الدوليين.

وكانت بيانات مؤشر مديري المشتريات الضعيفة من منطقة اليورو، والتي صدرت يوم الثلاثاء، مصدرًا رئيسًا للقلق في أسواق النفط هذا الأسبوع، حيث يخشى التجار من أن الركود في المنطقة سيؤثر على الطلب على النفط.

وألمانيا، أكبر اقتصاد في المنطقة، تعاني بالفعل من الركود، حيث تشير قراءة يوم الثلاثاء إلى عدم وجود علامات على التحسن، وجاءت البيانات الضعيفة قبل أيام قليلة من اجتماع البنك المركزي الأوروبي، حيث من المتوقع على نطاق واسع أن يبقي البنك أسعار الفائدة دون تغيير. وبعيدًا عن البنك المركزي الأوروبي، كانت الأسواق أيضًا في حالة من التوتر بشأن اجتماع مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأسبوع المقبل.

وتتوقع شركة الطاقة الألمانية الكبرى يونيبر أن تحقق أرباحًا أعلى لعام 2023 مما كان متوقعًا في السابق بفضل رهانات التحوط التي قامت بها الشركة على أعمالها في مجال توليد الطاقة وتوزيع الغاز الطبيعي.

وتتوقع الشركة أن تسجل أرباحًا تتراوح بين 6.4 مليارات دولار و7.4 مليارات دولار، أو 6-7 مليارات يورو، قبل الفوائد والضرائب والإهلاك. ويتراوح الرقم الصافي بين 4 و5 مليارات يورو، أي ما يعادل نحو 4.24 مليارات دولار إلى 5.3 مليارات دولار.

واضطرت ألمانيا إلى تأميم شركة يونيبر العام الماضي لتجنب انهيارها وسط ارتفاع أسعار الغاز ونقص الإمدادات الروسية في أعقاب الغزو الأوكراني وعقوبات الاتحاد الأوروبي. وبلغ إجمالي فاتورة التأميم 53 مليار دولار. ولتعويض كميات الغاز الروسية المفقودة، تحول المشترون الأوروبيون إلى الغاز الطبيعي المسال الأميركي، مع ارتفاع صادرات السلعة من ساحل الخليج الأميركي إلى مستويات قياسية في العام الماضي. وكانت شركة يونيبر نشطة بشكل خاص في السوق الفورية، بسبب عدم اليقين بشأن الطلب على الغاز على المدى الطويل في أوروبا.
وقال مايكل لويس، الرئيس التنفيذي للشركة: «نريد الاستمرار في التنويع جغرافيا، ولكن أيضا من حيث مدة العقود». وأضاف: إن «التحدي الرئيس هو الحصول على التسعير المناسب والمرونة المناسبة حتى تتمكن من نقل هذا الغاز بسهولة، حيث يبدأ الطلب في الانخفاض في أوروبا».

وفي الوقت نفسه، أبرمت ثلاث شركات أوروبية كبيرة هذا الشهر صفقات طويلة الأجل لتوريد الغاز الطبيعي المسال من شأنها أن تضمن تسليم الوقود بعد عام 2050 على الرغم من الخطط الانتقالية للاتحاد الأوروبي.

ووقعت كل من شركات توتال إنرجيز، وشل، وإيني عقودًا مع شركة قطر للطاقة، والتي بموجبها ستبدأ عمليات التسليم في عام 2026 مع مدة العقد لجميع الصفقات الثلاث البالغة 27 عامًا. وتعمل شركة يونيبر حاليًا على تمكين الحكومة الألمانية من الخروج من حصتها الأكبر، والنهج الذي استخدمته هو تخفيض رأس مالها بنسبة 97 %.

من جهتها، قالت وكالة التخطيط الحكومية في الصين إن الصين ستضع سقفا لطاقة المعالجة الأولية للنفط الخام عند مليار طن متري بحلول عام 2025 في مسعى لتبسيط قطاع التكرير الضخم لديها. وتوسعت طاقة تكرير النفط في الصين إلى 920 مليون طن سنويا، أو 18.4 مليون برميل يوميا، في عام 2022، لتتجاوز الولايات المتحدة كأكبر طاقة في العالم.

وقالت اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح إنها ستفرض رقابة صارمة على قدرة تكرير النفط الجديدة، وستعزز تحديث المصافي وتحسينها وتسريع إزالة المصانع الصغيرة والتي عفا عليها الزمن، وفقًا لإشعار نُشر على موقعها على الإنترنت يوم الأربعاء.

وذكر الإشعار أن المصافي التي تبلغ طاقتها 10 ملايين طن متري أو أكثر ستشكل 55 % من طاقتها بحلول عام 2025، مضيفا أن الصين ستعزز أيضا كفاءة الطاقة وتعزز إدارة انبعاثات الكربون في صناعة تكرير النفط. وأظهرت بيانات من المكتب الوطني للإحصاء أن إجمالي إنتاج الصين من النفط الخام بلغ 554.8 مليون طن في الفترة من يناير إلى سبتمبر، بزيادة 11.5 % عن نفس الفترة من العام السابق.

في وقت، قال الرئيس التنفيذي لشركة هاليبرتون لخدمات حقول النفط، جيف ميلر، في 24 أكتوبر إن الطلب المستمر على خدمات ومعدات النفط والغاز من المرجح أن ينمو في عام 2024 وما بعده، حيث يستجيب مشغلو المنبع للاحتياجات المتزايدة لأمن الطاقة وإدراك أن إمدادات الطاقة التقليدية ستكون هناك حاجة إليها لفترة أطول مما كان يعتقد.

وقال ميلر خلال مكالمة أرباح الربع الثالث: «إن الحفاظ على الإنتاج مع إضافة إمدادات إضافية يتطلب استثمارًا هادفًا طويل الأجل في كل من البراميل قصيرة وطويلة الدورة لتلبية الطلب». «وكل ما أراه اليوم يعزز اقتناعي بالمدة الطويلة لهذه الدورة التصاعدية.»

وأشار ميلر إلى أن أحدث توقعات النفط العالمية الصادرة عن أوبك تتوقع نمو الطلب على النفط بمقدار 10 ملايين برميل قبل نهاية عشرينيات القرن الحالي ومزيد من نمو الطلب حتى عام 2045. وقال «في ظل هذه الخلفية، نتوقع استمرار نمو الطلب على خدمات حقول النفط في عام 2024 وما بعده».

وفي أميركا الشمالية، ظهرت التحديات خلال معظم عام 2023، حيث أدى انخفاض عدد منصات الحفر الأميركية بنسبة 20 % إلى 690 إلى تقليل العمل، على الرغم من استمرار زيادة الطلب على الخدمات من الخزانات غير التقليدية.

وبلغ إجمالي إيرادات هاليبرتون في أميركا الشمالية 2.6 مليار دولار في الربع الثالث، بانخفاض 3 % على التوالي ولكن أقل بنسبة 1 % على أساس سنوي. ومع ذلك، قال ميلر إن هناك «رياحًا مواتية قوية حقًا» مع دخول الربع الرابع، مضيفًا أنه يتوقع أن يرتفع النشاط، وليس أن ينخفض في أميركا الشمالية مع دخولنا عام 2024.

وقال ميلر إنه «من الصعب» تصور أن المشغلين يريدون أن يكونوا أصغر حجماً بدلاً من أن يكونوا أكبر نظراً لأسعار خام غرب تكساس الوسيط التي بلغت 85 إلى 90 دولاراً للبرميل في الآونة الأخيرة.

وقال «نرى سوقا مستقرة إلى حد كبير» في المستقبل. «لقد رأينا كيف يبدو هذا السوق عندما نحرق المعدات بعوائد منخفضة للغاية لا تسمح بإعادة الاستثمار. لذلك، أعتقد أن هذا ما يمنحني الثقة في استقرار هذا السوق». وأضاف: «حتى هذه اللحظة، تم التعاقد معنا في الغالب لعام 2024».

ومن ناحية أخرى، استمرت الأسواق الدولية في التحسن مع زيادة النشاط في كل من قطاعات الإنجاز/الإنتاج للشركة وقطاعات الحفر/التقييم. وبلغ إجمالي إيرادات هاليبرتون الدولية في الربع الثالث 3.2 مليار دولار، بزيادة 17 % على أساس سنوي وبنسبة 3 % على التوالي.

وكانت إيرادات الشرق الأوسط وآسيا ثابتة على التوالي، وهو الأمر الذي أرجعه ميلر إلى الظروف الإقليمية المحتملة المعقدة. وقال «لقد شهدنا شرق أوسط قويا للغاية في وقت سابق من هذا العام، ومن المحتمل أن نشهد نموا للعام 2023 بأكمله».

وقال ميلر على المستوى الدولي. تسير شركة هاليبرتون على الطريق الصحيح لتحقيق نمو في الإيرادات في أعلى مستوياتها في عام 2023، بالإضافة إلى نمو بنسبة 20 % في العام السابق، وفي عام 2024 تتوقع نموًا في الإيرادات برقم مزدوج.

وتميزت موجة الدمج المستمرة في أميركا الشمالية بعمليتي استحواذ عملاقتين تم الإعلان عنهما في الأسبوعين الماضيين - صفقة شركة إكسون موبيل لشراء شركة بايونير للموارد الطبيعية مقابل 60 مليار دولار، وصفقة شركة شيفرون لشراء شركة هيس مقابل 53 مليار دولار. وقال ميلر إن مثل هذا النشاط لا يظهر فقط الأهمية الطويلة الأمد للنفط والغاز، بل الأهمية الطويلة الأمد لأميركا الشمالية.

وقال «ما نراه هو لاعبون كبار لديهم نظرة طويلة حقا، وهؤلاء هم نوع العملاء الذين يعملون بشكل واضح من خلال الدورات». «ولذا، أعتقد أننا سنرى أميركا الشمالية أكثر استقرارا بكثير».

وأشار ميلر إلى أن شركة هاليبرتون وغيرها من مقدمي خدمات/معدات حقول النفط الأكبر حجمًا يقدمون المزيد من الخدمات الآلية وغيرها من الأعمال التي تتطلب خدمات مكثفة لعمليات النفط والغاز غير التقليدية، وحيث «الحقيقة هي أنه يتعين عليك القيام بالمزيد من العمل من أجل البقاء ثابتًا».

وقال ميلر: «إننا نشهد اعتماداً جيداً للغاية» على أساطيل التكسير الكهربائي. «أود أن أقول إن 60 % من أعمالنا اليوم عبارة عن عملاء متكررين. لذا، هذه هي الأشياء التي يتم دمجها في سير العمل».

وقال ميلر إن الشركات التي بدأت في الحفر خارج المستوى الأول التقليدي أو المساحة الأساسية في الصخور الأقل إنتاجية تزيد قطعاً من كثافة الخدمة. وقال: «أننا سنرى أن تكلفة التعادل الفعلية أو تكلفة إنتاج النفط والغاز في أميركا الشمالية تستمر في الانخفاض على خلفية التكنولوجيا».

سوق النفط توازن بين شح الإمدادات الأمريكية وأثر البيانات الاقتصادية في الطلب

الاقتصادية

تتعرض أسعار النفط لقدر متزايد من الضغوط الهبوطية، لكن المخاطر الجيوسياسية ساعدت على منع حدوث تراجعات كبيرة.

وتوازن السوق حاليا بين العلامات على تقلص الإمدادات الأمريكية وأثر البيانات الاقتصادية في الطلب.

وقال لـ«الاقتصادية»، محللون نفطيون «إن الاقتصاد العالمي يواجه تحديات قوية خاصة على المدى القريب وأهمها السياسات النقدية المتشددة والتوترات في الشرق الأوسط والانتخابات الأمريكية المقبلة التي تلقي بظلالها بكثافة على آفاق الاقتصاد العالمي». وأفادوا بأن وكالة الطاقة الدولية لم تبدأ أي مناقشات بشأن إطلاق مخزونات النفط، لكن الدول الأعضاء طلبت من أمانتها أن تكون يقظة وتواصل مراقبة الوضع في الشرق الأوسط والتهديدات التي تتعرض لها البنية التحتية للطاقة في أوروبا. وأوضحوا أن أسعار النفط والغاز ارتفعت بقوة في الأسابيع الأخيرة، حيث تم تسعير الأسواق بعلاوة المخاطر الجيوسياسية وسط تقارير صدرت أخيرا عن وكالة الطاقة الدولية تتوقع أن تكون السوق شحيحة خلال النصف الثاني من العام الجاري، خاصة الربع الرابع، بسبب النمو المتوقع في الطلب والتخفيضات الطوعية من قبل دول «أوبك +». ولفت المحللون إلى أن السوق أصبحت متوترة منذ اتساع رقعة الحرب في الشرق الأوسط رغم أن الأسواق لم تشهد أي انقطاع فعلي في الإمدادات حتى الآن وقد لا تتم مناقشة أي إجراءات فعلية للإفراج عن المخزونات، لكن الدول الأعضاء في وكالة الطاقة الدولية تطالب باليقظة وتحديث المعلومات المتعلقة بالنفط والغاز من أجل بلورة واتخاذ أي إجراء محدد. وفي هذا الإطار، يقول مارتن جراف مدير شركة إنرجي شتايرمارك النمساوية للطاقة «إن التوتر والمعنويات السلبية يسيطران على السوق ويدعمان التقلبات السعرية»، مشيرا إلى أن اتساع نطاق النزاع في الشرق الأوسط قد يكون له تأثير واسع في السوق. وأوضح أن «أوبك» ووكالة الطاقة الدولية والأطراف المعنية كافة في السوق النفطية تراقب تطورات الوضع حاليا من كثب وتقف على أهبة الاستعداد لأي خيار قد يحتاج إليه السوق وفي المقدمة تحالف منتجي «أوبك +» الذي يستعد لاجتماع وزاري موسع في 26 نوفمبر المقبل سيحدد فيه سياسات الإنتاج في الشهور الأولى من العام المقبل. ويرى سلطان كورالي المحلل الألباني ومختص شؤون الطاقة والمصارف أن السعودية تلعب دورا رئيسا في استقرار سوق النفط الخام وقد نجحت من خلال التخفيضات الطوعية الإضافية في ضبط التوازن بين العرض والطلب.

من ناحيته، يقول جوران جيراس مساعد مدير بنك زد إيه إف في كرواتيا «إن أسعار النفط الخام حققت مكاسب قياسية متتالية بفعل المخاطر الجيوسياسية المحيطة بالسوق علاوة على تعافي الطلب وتقييد الإنتاج، ما دفع الأسعار إلى ما يقرب من 100 دولار للبرميل في الشهر الماضي وهو ما أدى بدوره إلى تضخم أرباح المنتجين وإيجاد ثقة متزايدة عززت موجة من الصفقات الضخمة وعمليات الاندماج والاستحواذ في مجال النفط خاصة في قطاع النفط الصخري الأمريكي وأهمها صفقة إكسون موبيل».

ونوه بتأكيد «أوبك» بقيادة السعودية أن الهيدروكربونات موجودة لتبقى وذلك بالتوازي مع خطط انتقال الطاقة وخفض الانبعاثات الضارة ضمن الأهداف الطموحة لرؤية السعودية 2030.

وتقول ليندا تسيلينا مدير المركز المالي العالمي المستدام «إن تعزيز الاستثمارات النفطية الجديدة يجب أن يحتل أهمية عاجلة»، مشيرة إلى تأكيد شركة توتال الفرنسية العملاقة أن الاستثمار في النفط لا يزال ضروريا لتلبية الطلب المتزايد وتجنب القفزة في الأسعار وأنه من الخطأ انتقاد الاستثمارات في إمدادات الطاقة التقليدية من النفط والغاز.

كما أبرزت تأكيد شركة أرامكو السعودية العملاقة أن النفط سيستمر في رؤية نمو كبير في الطلب مع تعافي الاقتصادات وعودة كبار المستهلكين مثل الصين إلى نمو أسرع، مشيرة إلى تأكيد الشركة السعودية على لسان أمين الناصر رئيسها التنفيذي أن استهلاك الطاقة مستمر في النمو حتى مع مواجهة الاقتصادات رياح معاكسة.

من ناحية أخرى، وفيما يخص الأسعار، استقرت أسعار النفط تقريبا في بداية التعاملات أمس إذ وازنت علامات على تقلص الإمدادات الأمريكية أثر بيانات اقتصادية أضعفت توقعات الطلب.

وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت سنتين إلى 88.09 دولار للبرميل بحلول الساعة 00:03 بتوقيت جرينتش، في حين تراجعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي خمسة سنتات إلى 83.69 دولار للبرميل. وانخفضت الأسعار القياسية في كل من الجلسات الثلاث السابقة.

وأفادت مصادر السوق نقلا عن أرقام معهد البترول الأمريكي الثلاثاء بانخفاض إمدادات الخام الأمريكي بنحو 2.7 مليون برميل في الأسبوع المنتهي في 20 أكتوبر. ويتعارض ذلك مع متوسط آراء ثمانية محللين استطلعت آراؤهم الذين قدروا أن مخزونات الخام زادت بنحو 200 ألف برميل في الأسبوع.

من جانب آخر، تراجعت سلة خام أوبك وسجل سعرها 91.29 دولار للبرميل الثلاثاء مقابل 94.29 دولار للبرميل في اليوم السابق.

وقال التقرير اليومي لمنظمة الدول المصدرة للبترول أوبك الأربعاء «إن سعر السلة التي تضم متوسطات أسعار 13 خاما من إنتاج الدول الأعضاء في المنظمة حقق ثاني انخفاض على التوالي، وإن السلة خسرت نحو دولار واحد مقارنة باليوم نفسه من الأسبوع الماضي الذي سجلت فيه 92.65 دولار للبرميل».

إسبانيا تعتزم فرض ضرائب على الأرباح غير المتوقعة للبنوك وشركات الطاقة الاقتصادية

أعلنت وزيرة المالية الإسبانية اعتزام الحكومة الائتلافية المؤقتة الاستمرار في فرض ضرائب لمرة واحدة على أرباح البنوك وشركات الطاقة غير المتوقعة، التي كان قد تم تطبيقها في بادئ الأمر هذا العام على أساس مؤقت.

وقالت ماريا جيسيس مونتيرو في مقابلة مع إذاعة كادينا سير «قبل انتهاء العمل بكلتا الضريبتين، سنراجعهما ثم نمدد سريانهما، مع إدراج أي تغييرات قد تجعلهما أكثر فاعلية أو أمانا». كانت الحكومة الائتلافية المؤقتة قد توصلت إلى اتفاق الثلاثاء لكنه لا يزال يتطلب دعم الأحزاب الأخرى لتشكيل حكومة جديدة بعد انتخابات غير حاسمة جرت هذا الصيف.

ونقلت وكالة «بلومبيرج» للأنباء عن مونتيرو قولها «إنه إجمالا، حققت كلتا الضريبتين عائدا بلغ أكثر من 2.9 مليار يورو (3.09 مليار دولار) العام الجاري، وهذا المبلغ جاء أقل قليلا من توقعات بثلاثة مليارات يورو في العام الأول».

وفاقت مكاسب بنك ستاندر الإسباني التوقعات ليسجل صافي دخل بلغ 2.9 مليار يورو. وتابعت مونتيرو أن «الأرباح الكبيرة للبنوك أظهرت حقا أن الضرائب التي تفرض مرة واحدة على الأرباح غير المتوقعة مناسبة للتطبيق».

من جهة أخرى، يشهد توليد الكهرباء المتجددة في إسبانيا نموا ملحوظا خلال الآونة الأخيرة، مع توقعات أن تسجل البلاد رقما قياسيا بنهاية العام الجاري، بدعم من تنفيذ استثمارات كبيرة بمشاريع الطاقة النظيفة في الأعوام الماضية، لتتفوق على عديد من دول القارة العجوز، وتشق طريقها لتصبح لاعبا رئيسا في سوق الطاقة العالمية وإزالة الكربون.

وتوقعت شركة الأبحاث ريستاد إنرجي، في تقرير لها، ارتفاع حصة توليد الكهرباء عبر الطاقة المتجددة في إسبانيا لأكثر من 50 في المائة خلال العام الجاري، لتتفوق على فرنسا وألمانيا وإيطاليا والمملكة المتحدة، التي تعد أكبر خمس دول أوروبية حسب الطلب على الكهرباء.

مصر: بدء الدراسات الخاصة بمشروع تصدير الكهرباء «الخضراء» إلى أوروبا

الشرق الأوسط

وافق مجلس الوزراء المصري على توقيع مذكرة تفاهم بين الشركة المصرية لنقل الكهرباء وشركة «جادن دونل» البلجيكية لبدء الدراسات الخاصة بمشروع تصدير الكهرباء من الطاقة المتجددة من مصر إلى أوروبا عبر البحر المتوسط.

ووصف رئيس الوزراء مصطفى مدبولي المشروع بأنه «استراتيجي» بالنسبة لمصر وأوروبا، موضحا أن «مصر لديها خطط طموحة لمد خطوط نقل الكهرباء البحرية إلى عدة دول أوروبية يجرى التباحث معها في هذا الشأن».

جاء ذلك خلال لقائه، دي نول جان بيتر جوزيف، الرئيس التنفيذي لشركة «جادن دونل» البلجيكية، المتخصصة في خدمات بناء وصيانة البنية التحتية البحرية، وويم دونت، المدير المختص بإدارة الكابلات البحرية بالشركة، بحضور وزير الكهرباء المصري محمد شاكر، والسفير بدر عبد العاطي، سفير مصر لدى بلجيكا والاتحاد الأوروبي، وذلك على هامش مشاركة مدبولي، نيابة عن رئيس الجمهورية، في منتدى «البوابة العالمية» الذي تنظمه مفوضية الاتحاد الأوروبي في «بروكسل» على مدار يومي 25 و26 أكتوبر (تشرين الأول) الحالي.

وسيجرى تصدير الكهرباء من مصر إلى القارة الأوروبية عبر استخدام خط بحري بقدرات كهربائية كبيرة، تمر عبر البحر المتوسط.

وأشار مدبولي إلى أن «هناك اهتماما من جانب العديد من الشركات الدولية للاستثمارات في مشروعات الكابلات البحرية». موضحا أن «مصر لديها القدرة على تصدير الكهرباء إلى أوروبا، إلا أن هذا مرهون بتنفيذ شبكة الربط الكهربائي مع القارة، لذا فإن الأمر كله يتعلق بمدى الإسراع في تنفيذ خطوط الربط، خاصة أن إنتاج الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة يمضي بالفعل في مصر بخطوات متسارعة».

أضاف أن تحديات المناخ أصبحت متسارعة للغاية، وهو ما يتطلب المزيد من الاستثمارات في مشروعات الطاقة المتجددة باعتبارها مشروعات المستقبل.

من جانبه عرض الرئيس التنفيذي للشركة آلية عمل الشركة وكيفية وضع الكابلات في أعماق البحار وسابقة أعمال الشركة في هذا المجال، وأشار إلى أن الشركة مستعدة للعمل مع مصر في مشروعات مماثلة للربط الكهربائي بين مصر والدول الأوروبية الراغبة في الحصول على الكهرباء من مصر.

وأكد أن «منطقة شمال أفريقيا سوف تكون مصدراً رئيسياً لتصدير الكهرباء المتولدة من الطاقة المتجددة إلى أوروبا نظرا لإمكاناتها الكبيرة في هذا المجال، وأن على أوروبا إنفاق المزيد على بنيتها التحتية الكهربائية لاستيعاب هذه القدرات». مضيفا أن الطاقة المتجددة «هي المستقبل» حيث إنها الآلية الرئيسية لخفض الانبعاثات، لذا يجب وضع مستهدفات لتعزيز الطاقة المتجددة، مُضيفاً أن التوجه صوب الطاقة المتجددة أصبح أمراً حتمياً.

في الأثناء، أعلن مجلس الوزراء، أن المرحلة الأولى لمشروع شركة «ديمي» البلجيكية لإنتاج الهيدروجين الأخضر في ميناء جرجوب بمصر تتكلف نحو 3 مليارات دولار.

وقال مجلس الوزراء في بيان منفصل، إن لوك فاندنلوك الرئيس التنفيذي لشركة «ديمي» قال خلال لقائه بمصطفى مدبولي رئيس الوزراء المصري إن الشركة مهتمة بالتوسع في مشروعات الهيدروجين الأخضر في مصر، وإن المشروع سيجري تنفيذه على ثلاث مراحل.

أسعار النفط تتراجع بعد ارتفاع المخزونات الأميركية بأكثر من التوقعات

الشرق الأوسط

تراجعت أسعار النفط خلال تعاملات جلسة الأربعاء، بعد ارتفاع المخزونات الأميركية، رغم تصاعد المخاوف من تداعيات الحرب في الشرق الأوسط، التي قد تحد من الإمدادات، والآفاق الاقتصادية القاتمة في أوروبا.

وهبطت العقود الآجلة لخام «برنت» 0.3 في المائة إلى 87.18 دولار للبرميل بحلول الساعة 15:46 بتوقيت غرينيتش. كما تراجعت العقود الآجلة لخام «غرب تكساس» الوسيط الأميركي 0.5 في المائة إلى 83.31 دولار للبرميل.

وتضغط الدول من أجل وقف الحرب بين إسرائيل وغزة، حتى يتسنى توصيل المساعدات الإنسانية إلى المدنيين الفلسطينيين المحاصرين. وناقش زعماء الولايات المتحدة والسعودية الثلاثاء، جهود منع اتساع نطاق الصراع.

من ناحية أخرى قال جون إيفانز المحلل في «بي في إم» للوساطة في النفط، وفق «رويترز»، إن سلسلة من أحدث بيانات أنشطة التصنيع والخدمات جاءت للتذكير بأن مؤشرات الاقتصاد الكلي القاتمة من بعض أكبر الاقتصادات يمكن أن تُضعف الطلب.

وأظهرت بيانات للبنك المركزي الأوروبي الأربعاء، أن الإقراض المصرفي في منطقة اليورو قد توقف تقريباً الشهر الماضي، مما يقدم دليلاً إضافياً على أن الكتلة التي تضم 20 دولة على شفا حالة ركود.

ومع ذلك هناك جانب مشرق، إذ يمكن أن تجد أسعار النفط بعض الدعم، حيث وافقت أكبر هيئة برلمانية في الصين، أكبر مستورد للنفط في العالم، على مشروع قانون لإصدار سندات سيادية بقيمة تريليون يوان (137 مليار دولار) والسماح للحكومات المحلية بإصدار سندات جديدة بناء على حصصها لعام 2024 لتعزيز الاقتصاد.

لكن الطلب على الخام في الصين قد يكون محدوداً؛ نظرا إلى أن بكين حددت سقفاً لقدرتها على تكرير النفط عند مليار طن متري بحلول عام 2025، لتنظيم قطاع معالجة النفط الضخم لديها والحد من انبعاثات الكربون.

من جانبها، أفادت إدارة معلومات الطاقة الأميركية، بأن مخزونات الخام والبنزين في الولايات المتحدة ارتفعت، بينما انخفضت مخزونات نواتج التقطير.

وارتفعت مخزونات الخام 1.4 مليون برميل في الأسبوع الماضي إلى 421.1 مليون برميل مقارنة مع توقعات المحللين في استطلاع أجرته «رويترز» لزيادة قدرها 200 ألف برميل.

وقالت إدارة معلومات الطاقة إن مخزونات الخام في مركز التسليم في كوشينغ بولاية أوكلاهوما ارتفعت بمقدار 213 ألف برميل في الأسبوع الماضي. وأوضحت أن استهلاك الخام في مصافي التكرير انخفض بمقدار 207 آلاف برميل يومياً في الأسبوع الماضي. كما انخفضت معدلات تشغيل المصافي بمقدار 0.5 نقطة مئوية خلال الأسبوع.

وقالت إدارة معلومات الطاقة إن مخزونات البنزين الأميركية ارتفعت بنحو 160 ألف برميل على مدى الأسبوع إلى 223.5 مليون برميل، مقارنة مع توقعات المحللين في استطلاع أجرته «رويترز» لانخفاض قدره 900 ألف برميل.

وأظهرت البيانات أن مخزونات نواتج التقطير، التي تشمل الديزل وزيت التدفئة، انخفضت بمقدار 1.7 مليون برميل في الأسبوع إلى 112.1 مليون برميل، مقابل توقعات بانخفاض قدره 1.2 مليون برميل. غير أن صافي واردات الولايات المتحدة من الخام ارتفع الأسبوع الماضي بمقدار 539 ألف برميل يوميا.

«أرامكو» السعودية تخطط لإنتاج وقود اصطناعي بحلول 2025

اقتصاد الشرق

لبدء تشغيل منشأتين تجريبيتين بحلول عام 2025 لإنتاج الوقود الاصطناعي الذي تنبعث منه كميات أقل من ثاني أكسيد الكربون عند حرقه.

الشركة التي تعتبر أكبر مصدّر للنفط الخام في العالم، ستنتج كميات اختبارية من البنزين الاصطناعي ووقود الطيران، وهي تسعى إلى العثور على مشترين منتظمين بمجرد اختبار المنتج، وفقاً لما قاله أحمد الخويطر، رئيس التقنية والابتكار في «أرامكو»، والذي أضاف في مقابلة خلال مؤتمر الاستثمار الرئيسي في الرياض (مبادرة مستقبل الاستثمار) أنه إذا تقبّل المشترون هذا النوع من الوقود، فسوف تبني «أرامكو» مصافي للوقود الاصطناعي على نطاق تجاري.

استثمارات بمئات الملايين

الخويطر قال إن «أرامكو» ستستثمر مئات الملايين من الدولارات في مصنع البنزين، وفي منشأة لوقود الطيران الاصطناعي يجري تطويرها بالتعاون مع شركة «ريبسول» (Repsol SA) الإسبانية. لكنه لم يحدّد إطاراً زمنياً للوقت الذي قد تقرّر فيه «أرامكو» بناء مرافق على نطاق تجاري.

«أرامكو» كانت أعلنت هذا الأسبوع عن خطط لبناء مصنع اختبار للبنزين الاصطناعي في مدينة «نيوم» السعودية التي يجري تطويرها على البحر الأحمر. وستعمل الشركة على إنتاج البنزين الاصطناعي من خلال دمج الميثانول المستخرج من الهيدروجين الأخضر مع ثاني أكسيد الكربون، ومن ثم تحويله إلى وقود للمركبات. وقال الخويطر إن منشأة الاختبار ستنتج 35 برميلاً يومياً من البنزين الذي تنتج عنه انبعاثات أقل بنسبة 70% من الوقود الحالي، فيما يمكن لمصفاة على نطاق تجاري أن تنتج 35 ألف برميل يومياً.

دعم المستهلكين ضروري

أشار الخويطر إلى أن الدعم الحكومي للمستهلكين الذين يستخدمون مثل هذه التقنيات، يعتبر أمراً ضرورياً لجعلها قابلة للتطبيق على أسس تجارية.

تعتبر الشركة التابعة للدولة فعلياً، من أكبر شركات تكرير النفط في العالم، وهي تمتلك حصصاً في منشآت لمعالجة الخام من ساحل الخليج الأميركي إلى الصين، فضلاً عن منشآت محلية. وتخطط «أرامكو» لمضاعفة إجمالي طاقة التكرير في المنشآت التي تمتلك حصصاً فيها إلى حوالي 10 ملايين برميل يومياً خلال العقد الجاري، لتشكّل بالتالي الطاقة الناتجة عن عملياتها المتوقعة في مجال الوقود الاصطناعي، مجرد جزء صغير من الطاقة الإجمالية.

قال الخويطر إن «أرامكو» تخطط لالتقاط 9 ملايين طن من انبعاثات الكربون بحلول عام 2030، على أن تتجاوز تلك المعدلات في المستقبل

«أكوا باور» و«السعودية للكهرباء» تفوزان بمشروعي طاقة في المملكة بـ3.9 مليار دولار

اقتصاد الشرق

بتطوير مشروعين للإنتاج المستقل بتقنية توربينات الغاز بالدورة المركبة، وهما محطتا «طيبة 1» و«القصيم 1»، بإجمالي قدرة إنتاجية تبلغ 3.6 غيغاواط، وبقيمة 14.6 مليار ريال (3.9 مليار دولار)، بحسب ما أعلنته الشركتان في بيانين منفصلين على موقع سوق الأسهم السعودية الرئيسية «تداول» اليوم الأربعاء.

ذكرت «أكوا باور» في إفصاحها أنها تلقّت إشعاراً من «الشركة السعودية لشراء الطاقة» بترسية المشروع اليوم 24 أكتوبر 2023 على التحالف الذي يجمعها مع «السعودية للكهرباء». وقالت إن التحالف يتطلع لإبرام اتفاقيات شراء الطاقة مع «الشركة السعودية لشراء الطاقة» (المملوكة بالكامل من قِبل الحكومة السعودية) لمدة 25 عاماً في نوفمبر المقبل، مضيفة أن الأثر المالي لهذا المشروع لا يمكن تحديده في هذه المرحلة.

من جهتها، قالت «السعودية للكهرباء» إن تطوير هذين المشروعين يأتي كجزء من محطات الطاقة التقليدية ضمن خطة مزيج الطاقة الذي تشرف عليه وزارة الطاقة، والذي يهدف إلى تلبية احتياجات النظام الكهربائي وضمان موثوقية إمدادات الطاقة وتوطين صناعة الوحدات الغازية واستخدام تقنيات التقاط الكربون. وأضافت أن المشروعين يتماشيان مع أهداف «مبادرة السعودية الخضراء» للوصول إلى الحياد الصفري لغازات الاحتباس الحراري بحلول عام 2060، من خلال تطبيق تقنيات نهج الاقتصاد الدائري للكربون.

تطوير محطة في رابغ

في إفصاح آخر لـ«السعودية للكهرباء» على موقع السوق أيضاً، أعلنت الشركة عن صدور موافقة «السعودية لشراء الطاقة» باعتبارها المشتري الرئيسي للطاقة المنتجة، على البدء بتنفيذ مشروع توسعة محطة التوليد في رابغ، وذلك بإضافة وحدات بتقنية الدورة المركبة وبقدرة 1.2 غيغاواط.

يذكر أن «أكوا باور» مملوكة بنسبة 44.1% لـ«صندوق الاستثمارات العامة» السعودي، فيما يملك الصندوق أيضاً 74% من «الشركة السعودية للكهرباء

رؤساء 5 شركات عالمية يهاجمون وكالة الطاقة الدولية: إقصاء النفط نتيجته الفوضى الطاقة

ما زال الهجوم على وكالة الطاقة الدولية مستمرًا، بعد توقعاتها الأخيرة بشأن موعد بلوغ ذروة استهلاك الوقود الأحفوري قبل حلول عام 2030.

وكانت الوكالة قد توقّعت تباطؤ نمو الطلب على النفط بصورة حادّة بحلول عام 2028، وهو ما يرجّح أن يصل الاستهلاك العالمي إلى ذروته قبل 2030، بناءً على السياسات الحكومية الحالية، واتجاهات السوق، وفق ما طالعته منصة الطاقة المتخصصة.

وقال تقرير «آفاق سوق النفط متوسطة الأجل»، الصادر عن الوكالة في يونيو/حزيران (2023)، إن إجمالي الطلب العالمي على النفط سيرتفع بنسبة 6% فقط بين عامي 2022 و2028، ليصل إلى 105.7 مليون برميل يوميًا، مدعومًا بالطلب من قطاعي الطيران والبتروكيماويات. وتوقعت وكالة الطاقة -أيضًا- تراجع حصة الوقود الأحفوري في إمدادات الطاقة عالميًا من نسبة 80% المستمرة منذ عقود إلى 73% بحلول عام 2030؛ بسبب زخم الطاقة المتجددة التي ستستحوذ على 80% من قدرات التوليد الجديدة للكهرباء عالميًا بحلول 2030.

توقعات وكالة الطاقة الدولية

في المقابل، دحض 5 من رؤساء كبار شركات النفط العالمية توقعات وكالة الطاقة الدولية، وكان في مقدّمتهم رئيس أرامكو السعودية، أمين الناصر، الذي قال، إن الطلب العالمي على النفط سيرتفع، وإن ذلك النمو القوي -المدعوم بانتعاش الاقتصاد الصيني وقطاع الطيران- يؤكد ضرورة الاستثمار في زيادة قدرات الإنتاج.

واتفق مع الناصر، الرئيس التنفيذي لشركة توتال إنرجي الفرنسية (TotalEnergies)، باتريك بويانيه، الذي أكد -أيضًا- الحاجة لمواصلة الاستثمار في إنتاج النفط والغاز، لحين زيادة قدرات أنواع الوقود البديلة على الأقلّ، مشيرًا إلى أن التخلي فجأة عن الوقود الأحفوري سيؤدي إلى فوضى وزيادة الأسعار.

بدوره، شدد رئيس شركة إيكوبترول (Ecopetrol) الكولومبية، ريكاردو روا، على أن تحول الطاقة لن يُنهي صناعة النفط والغاز، وأن إيرادات الوقود الأحفوري أساسية لتمويل التحول إلى الطاقة المتجددة.

أرامكو السعودية

قال الرئيس التنفيذي لشركة أرامكو السعودية، أمين الناصر، إن الطلب العالمي على النفط سيرتفع إلى 103 ملايين برميل يوميًا خلال النصف الثاني من هذا العام 2023، مشيرًا إلى أن حجم الطلب من قطاع الطيران مازال يشكّل ما بين 90 و95% مما كان عليه قبل جائحة كوفيد19-.

وأكد خلال قمة مبادرة مستقبل الاستثمار بالرياض، يوم الثلاثاء 24 أكتوبر/تشرين الأول 2023، أن الطلب القوي على النفط يؤكد ضرورة الاستثمار في زيادة قدرات الإنتاج، جنبًا إلى جنب مع الاستثمار في الطاقة المتجددة.

وأوضح قائلًا: «الطلب قوي، ولذلك نحتاج إلى لتأكد من توافر موارد الطاقة الملائمة والموثوقة والمتاحة وبأسعار معقولة، ولذلك نستثمر لزيادة إنتاج النفط والغاز، وفي الوقت نفسه بالطاقات الجديدة مثل المصادر المتجددة والهيدروجين الأخضر والأزرق».

وتخطط أرامكو السعودية لرفع قدرات إنتاج النفط الخام إلى 13 مليون برميل يوميًا بحلول عام 2027، مقارنة بنحو 12 مليون برميل يوميًا حاليًا.

وأشار الناصر إلى أن «التحول في مجال الطاقة من خلال حجم واحد للجميع ليس مقبولًا؛ لأنه يتعين أن يأخذ في الحسبان النضج الاقتصادي للبلدان المختلفة».

وقال، إنّ تحول الطاقة لا يخدم أولويات واحتياجات الجنوب العالي، لافتًا إلى أن 80% من إنتاج الطاقة اليوم يذهب للجنوب العالي وبحلول عام 2050، سترتفع النسبة إلى 90%.

ولذلك، طالبَ الناصر بوضع «احتياجات وأولويات الجنوب العالي أولًا»، وخاصة عندما يتعلق الأمر بقضية أمن الطاقة والقدرة على تحمّل تكاليفها، التي قال، إنها «ستصبح أسوأ مما هي عليه» على المديين القصير والمتوسط، دون ضخ استثمارات إضافية في الطاقة التقليدية.

النتيجة: فوضى

أكد الرئيس التنفيذي لشركة توتال إنرجي الفرنسية، باتريك بويانيه، الحاجة لمواصلة الاستثمار في عمليات وإنتاج النفط والغاز، وذلك لحين زيادة قدرات أنواع الوقود البديلة على الأقل، بحسب تقرير نشرته وكالة أرغوس ميديا (argusmedia)، وطالعته منصة الطاقة المتخصصة.

وأضاف: «نريد الانتقال إلى نظام جديد لا يشكّل في الواقع اليوم سوى أكثر أو أقلّ من 15% من مزيج الطاقة العالمي».

وأكد أنه «لا يمكننا الانفصال عن النظام أ (الهيدروكربونات) -كما يرغب بعض الناس- بسبب انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون.. لماذا؟ لأننا لم نبنِ بعد النظام ب(البدائل)».

وأشار إلى أنه يجب منح الأولوية إلى بناء «النظام ب» والاستثمار فيه بصورة أكثر وأسرع؛ لأن العالم لا يمكنه التحول إلّا بعد توافر ما يكفي من الطاقة ذات الانبعاثات الكربونية الأقل، وحتى ذلك الوقت، فمن الضروري «أن نواصل الاستثمار في النظام أ».

وقال رئيس توتال إنرجي: «إذا لم نستثمر، سترتفع الأسعار، وسيصاب الناس بالحيرة.. إنه أمر معقّد.. وعندما يرون الأسعار ترتفع سيعتقدون بأن الأمر راجع للضرائب على انبعاثات ثاني أكسيد الكربون أو بسبب التحول.. ستكون هناك فوضى. ولذلك، لدينا ردّ فعل مناهض للتحول».

استمرار نمو الطلب

تتوقع شركة هاليبرتون (Halliburton) الأميركية لخدمات الطاقة، استمرار نمو حجم الطلب على خدمات ومعدّات النفط والغاز خلال العام المقبل (2024) وما بعده، بحسب تقرير نشرته منصة إس آند بي غلوبال (spglobal)، وطالعته منصة الطاقة المتخصصة. بدوره، أرجع الرئيس التنفيذي للشركة -التي يقع مقرّها في ولاية تكساس-، جيف ميللر، تلك التوقعات الإيجابية إلى استجابة مشغّلي عمليات التنقيب والإنتاج بمجال النفط والغاز للمطالب المتزايدة لتحقيق أمن الطاقة، وحقيقة الحاجة لإمدادات الطاقة التقليدية لمدة أطول مما نعتقد.

وأضاف ميللر أن الحفاظ على مستوى الإنتاج مع إضافة إمدادات إضافية يتطلب استثمارًا طويل الأجل في دورات إنتاج النفط على المديين القصير والطويل لتلبية الطلب.

وتابع: «كل ما أراه اليوم يؤكد قناعتي بطول مدة هذه الدورة الصعودية».

وأشار إلى أحدث توقعات منظمة البلدان المصدّرة للنفط (أوبك)، التي تتوقع نمو الطلب على النفط خلال العقد الجاري، وكذلك نمو حجم الطلب حتى عام 2045.

ويقول تقرير «آفاق النفط العالمية 2045» الصادر عن المنظمة في 9 أكتوبر/تشرين الأول الجاري (2023)، إن الطلب العالمي على النفط سينمو إلى 106 ملايين برميل يوميًا في عام 2025، ليرتفع إلى 116 مليونًا في 2045، وذلك مقارنة بـ99.6 مليون برميل يوميًا في 2022 المنصرم.

وقالت، إن النفط سيظل صاحب الحصة الأكبر من مزيج الطاقة العالمي مقارنة بأنواع الوقود الأخرى، متوقعة أن تبلغ حصّته 29.5% في عام 2045، وأن يحتاج إلى استثمارات بقيمة 14 تريليون دولار، أو 610 مليارات دولار سنويًا حتى 2045.

كما وصفت أوبك دعوات وقف الاستثمار في قطاع النفط بـ«المضللة»، محذّرة من أنها قد تؤدي إلى فوضى في قطاع الطاقة والاقتصاد عمومًا.

وقال ميللر: «في ضوء ذلك، نتوقع استمرار نمو الطلب على خدمات حقول النفط في 2024 وما يليه».

الوقود الأحفوري أساس للطاقة المتجددة

تقول شركة النفط والغاز الكولومبية إيكوبترول (Ecopetrol)، إنّ تحول الطاقة لن يُنهي صناعة النفط والغاز، بحسب تقرير نشرته وكالة رويترز، واطّلعت عليه منصة الطاقة المتخصصة.

وقال الرئيس التنفيذي للشركة، ريكاردو روا: «صناعة النفط والغاز في البلاد لن تنتهي»، مؤكدًا أهمية إيرادات الوقود الأحفوري التي ستكون أساسية لتمويل التحول إلى الطاقة المتجددة.

وتخطط الشركة لرفع إنتاجها النفطي من 709.500 برميل يوميًا في العام الماضي (2022)، إلى 731 ألف برميل يوميًا بنهاية هذا العام (2023).

وفي ديسمبر/كانون الأول 2022، قالت إيكوبترول، إنها تعتزم استثمار ما يتراوح بين 25.3 تريليون بيزو (6 مليارات دولار) و29.8 تريليون بيزو (7.1 مليار دولار)، مع التركيز على التحول إلى مصادر الطاقة المتجددة، وضمان الكفاية الذاتية من موارد الطاقة.

(البيزو الكولومبي= 0.00024 دولارًا أميركيًا).

واتهم اتحاد عمال صناعة النفط إيكوبترول بالتخطيط لخفض استثمارات التنقيب والإنتاج بأكثر من 40%، ليتراجع حجم الإنفاق من 4.5 مليار دولار في 2023 إلى 2.5 مليار دولار في 2024، وهو ما يهدد مستقبل الشركة المملوكة للدولة، على حدّ زعمهم.

يأتي ذلك في ظل مساعي حكومة أول رئيس يساري، غوستاف بيترو، لإنهاء اعتماد البلاد على الهيدروكربونات وخاصة النفط والفحم، اللذين يُعدّان المصدر الرئيس لخزينة الدولة.

وردًا على تلك الاتهامات، قال الرئيس التنفيذي لشركة إيكوبترول، خلال منتدى لصناعة النفط الثلاثاء 24 أكتوبر/تشرين الأول 2023: «لم نقُل مطلقًا، إننا سننهي أعمالنا التقليدية (النفط والغاز)».

وأوضح أن هناك سيناريوهين محتملين لاستثمارات الشركة في 2024 المقبل، وهما: سيناريو أساس، يتضمن استثمار 3.5 مليار دولار لإنتاج 720 ألف برميل يوميًا في المتوسط، وسيناريو مرتفع، يتضمن استثمار 4.2 مليار دولار، ليصل الإنتاج إلى نحو 731 ألف برميل يوميًا.

منتجات شيطانية

أكد الرئيس التنفيذي لشركة شيفرون الأميركية (Chevron)، مايك ويرث، ضرورة ضخ استثمارات جديدة في صناعة الوقود الأحفوري لتلبية طلب «العالم الحقيقي»، مشككًا في توقعات وكالة الطاقة الدولية بشأن موعد بلوغ ذروة الاستهلاك قبل 2030، واصفًا إياها بـ«غير الواقعية».

وقال: «نستطيع أن نضع سيناريوهات، لكن لا أعتقد أن هذا السيناريو صحيح تمامًا»، وذلك في حوار مع صحيفة «فايننشال تايمز» يوم الإثنين 23 أكتوبر/تشرين الأول 2023، اطّلعت عليه منصة الطاقة.

وأشار ويرث إلى قضايا عدّة «تتصارع مع بعضها في هذا المجال، وهي: أمن الطاقة وتوفير طاقة رخيصة وخفض الانبعاثات، لكن شيفرون تعمل على أساس أن منتجاتها الرئيسة (الوقود الأحفوري) ستلاقي طلبًا لعقود مقبلة».

ودفاعًا عن الوقود الأحفوري، قال: «لا نبيع منتجات شيطانية، وإنما منتجات جيدة»، مشيرًا إلى أن شركته ستنفق ملياري دولار فقط على الاستثمارات في مصادر الطاقة منخفضة انبعاثات الكربون، انخفاضًا من إجمالي 14 مليار دولار، هي حجم الإنفاق الاستثماري في 2023 الجاري.

شكراً